الصباح الاقتصادية
16
العدد 1698 - السنة السادسة
الثلاثاء 24 ذي الحجة 1434 - الموافق 29 اكتوبر 2013
Tuesday 29 October 2013 - No.1698 - 6th Year

صعدت ثم تراجعت 50 نقطة

البورصة فشلت في مهمة الـ 8 آلاف نقطة

- السيولة إلى أدنى مستوى عند 30 مليون دينار
- الشركات القيادية مازالت بعيدة عن حركة التداولات
- توقعات باستئناف رحلة الصعود في نهاية الأسبوع

ضغوطات أدت للهبوط

- الأسهم الخاملة هي التي تسيطر على السوق
- بعض المحافظ والمجاميع تعمدت الضغط على الأسهم الواعدة
- سوق الكويت مقبل على ارتفاعات مع الإقفالات الشهرية

كتب المحرر الاقتصادي

فشل امس سوق الكويت في كسر حاجز الـ 8 آلاف نقطة بعدما اخترقه في منتصف الجلسة إلا ان استمرار الضغوط على العديد من المجاميع الاستثمارية ادى الى تراجعه 50 نقطة دون مبرر، في حين شهدت الشركات الرخيصة عمليات بيع.

وتراجعت السيولة الى ادنى مستوى خلال اسبوعين عند 30 مليون دينار بعدما كانت تتراوح بين 38 و45 مليون دينار، وهذا من اسباب عدم اختراق حاجز الـ 8 آلاف نقطة.

واكد المراقبون ان السوق سيحاول تكرار التجربة في كسر حاجز الـ 8 آلاف نقطة في نهاية الأسبوع على حد قول المراقبين، حيث ان الاقفالات الشهرية ستكون في يوم الخميس المقبل.

وقال المراقبون ان الاسهم الخاملة هي التي تسيطر على السوق من خلال تحركها السريع في حين غابت الشركات القيادية عن النشاط اليومي.

واضاف المراقبون ان بعض المحافظ والصناديق واصلت ضغوطها على أسعار الاسهم التي تدور حولها اخبار ايجابية لتجمعيها باقل الاسعار.

ومضى المراقبون ان الجلسة كانت مجرد «جس نبض» وان التحركات السريعة افتقدت الى سيولة قوية.

وكان سوق الكويت حقق اولى من امس وفي اولى جلسات الاسبوع الجاري 35 نقطة بدفع من الشركات الرخيصة والاسهم الشعبية التي شهدت تداولات كبيرة، فيما تراجعت الشركات القيادية ما اثرت على مؤشر كويت 15 والمؤشر الوزني بالهبوط.

واشتدت المضاربات على بعض المجاميع الاستثمارية على وقع اخبار ايجابية متوقعة وتخارجات وتسوية مديونيات سيتم الاعلان عنها قريبا ما يعزز اوضاعها المالية.

واكد المراقبون ان جلسة امس سلبية، ادت الى انخفاض العديد من الاسهم الشعبية، فليما تركزت المضاربات على بعض المجاميع.

ويتوقع المراقبون ان يكسر سوق الكويت حاجز الـ8 آلاف نقطة نهاية الاسبوع اذا استمرت الحركة النشطة. واكد المراقبون ان سوق الكويت مقبل على قفزة غير عادية على مستوى القيم والنشاط والأسعار وعلى مستوى ارتفاع في المؤشرات الرئيسية نتيجة لتركيز المتداولين على أسهم عدد من المجموعات الاستثمارية والشركات الواعدة والتي تدور حولها أخبار ايجابية

وتابع المراقبون: شهد التداول تكثيف المجموعات المضاربية من ضغوطاتها على الأسعار التي شهدت مستوياتها السعرية نسب متدنية لاسيما اسهم الشركات الاستثمارية بهدف دفع صغار المتداولين الى ترك أسهمهم لتقوم بعمليات التجميع. وتوقع المراقبون ان يشهد السوق عودة السيولة نهاية الأسبوع الجاري على عموم الأسهم لاسيما بعد قيام قوى رئيسية في السوق بضخ أموالهم تجاه أسهم الشركات غير الكويتية خاصة الأسمنتية. وعكست السيولة الضعيفة التي وصلت امس الى ادنى مستوى حالة الترقب باتجاه الشركات الرخيصة وبعض المجاميع الاستثمارية، ورغم عمليات جني الارباح التي شملت الاسهم وبعض الشركات الكبيرة الا ان تحركات واضحة كانت باتجاه شركات جديدة لم تأخذ فرصتها في الصعود.

ومضى المراقبون ان عمليات جني ارباح شهدتها بعض الشركات التي كانت حققت ارتفاعات جيدة خلال الجلسات الماضية، فيما بدأت عمليات تجميع على بعض المجاميع الاستثمارية.

واضاف المراقبون ان عمليات شراء واسعة شملت الاسهم الرخيصة والقيادية في ظل وجود اخبار ايجابية عن تلك الشركات.

واكد المراقبون ان السوق حقق ارتفاعات في السابق، وسيواصل الرحلة فيما زادت عمليات الشراء في اخر الاسبوع ما يشير الى انه سيشهد المزيد من حركات الصعود على الاسهم التي لم تأخذ فرصتها بالارتفاع.

وأغلق سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» تداولاته امس على انخفاض في اداء مؤشراته الثلاثة «السعري» بواقع 50.75 نقطة ليبلغ مستوى 7938.8 نقطة و «الوزني» 2.43 نقطة مسجلا مستوى 464.54 نقطة و «كويت 15» 3.84 نقاط مسجلا 1092.23 نقطة.

وبلغت قيمة الأسهم المتداولة عند الاغلاق حوالي 30.1 مليون دينار كويتي بكمية أسهم تقدر بنحو 346.3 مليون سهم من خلال 8665 صفقة.

وجاءت اسهم الشركات «ميادين» و «المستقبل» و «الديرة» و «التعمير» و «تمويل خليج» الاكثر تداولا بينما كانت اسهم الشركات «اموال» و «دواجن» و «سيتي جروب» و «النوادي» و «المستقبل» الاكثر ارتفاعا بين اسهم الشركات المتداولة خلال الجلسة.

سهم «أموال» يتصدر الارتفاعات

نجح سهم «أموال» في تصدر قائمة اعلى ارتفاعات البورصة الكويتية بنمو نسبته 7.41 في المئة بإقفاله عند مستوى 58 فلس رابحا 4 فلوس، فيما تصدر سهم «مسالخ ك» قائمة اعلى تراجعات امس بانخفاض نسبته 18.49 في المئة بإقفاله عند مستوى 216 فلس خاسراً 49 فلسا كاملة. وبالنسبة لقطاعات السوق ، فقد غلب على اداءها اللون الأحمر، حيث تراجعت مؤشرات تسعة منها من اصل اربعة عشر مُدرجة بالبورصة يتصدرها قطاع «السلع الاستهلاكية» بانخفاض نسبته 1.73 في المئة ، بينما ارتفعت مؤشرات ثلاثة قطاعات أخرى يتصدرها قطاع «الرعاية الصحية» بنمو نسبته 0.44 في المئة ، فيما استقرت مؤشرات القطاعين المتبقيين عند نفس مستويات إقفالاتهما السابقة.

بنسب نمو مرتفعة في مؤشراتها المالية الرئيسية

«زين السعودية» تحقق 1.6 مليار ريال في الربع الثالث

أعلنت شركة الاتصالات المتنقلة السعودية «زين السعودية» عن نتائجها المالية للربع الثالث من العام 2013، بنسب نمو مرتفعة في مؤشراتها المالية الرئيسية، حيث أوضحت الشركة في بيان صحفي انها تابعت أداءها الإيجابي الذي حققته في النصف الأول من العام الجاري، حيث شهدت الإيرادات نموًا في هذا الربع بنسبة 7 في المئة لتصل إلى 1.6 مليار ريال سعودي «أي ما يعادل 420 مليون دولار أمريكي» مقارنة مع الربع الثالث من العام الماضي 2012.

وأشارت الشركة إلى ارتفاع إجمالي الربح خلال الربع الثالث إلى نحو 761 مليون ريال سعودي «أي ما يعادل 203 ملايين دولار أمريكي»، وذلك بنسبة نمو بلغت 7 في المئة عن الربع المماثل من العام الماضي، مشيرة إلى أنها حققت ارتفاعاً في حجم الأرباح قبل خصم تكاليف التمويل والضرائب والاستهلاك والإطفاء «EBITDA» أيضا خلال هذا الربع بنسبة 44 في المئة حيث بلغت 220 مليون ريال سعودي «أي ما يعادل 59 مليون دولار أمريكي» مقارنة مع 153 مليون ريال سعودي «أي ما يعادل 41 مليون دولار أمريكي» في الربع الثالث من العام 2012.

وأضافت زين السعودية أن نمو حجم الأرباح قبل خصم تكاليف التمويل والضرائب والاستهلاك والإطفاء «EBITDA» يرجع إلى الزيادة في إجمالي الربح والجهود المبذولة في تخفيض المصاريف التشغيلية، حيث ساهمت الاتفاقيات الموقعة مع موردين عالميّين في الربع الثاني من العام 2013، في خفض المصاريف التشغيلية في الربع الثالث من العام 2013 بنسبة 7 في المئة مقارنة بما كانت عليه في الربع الثاني من العام الحالي. وفي تعليقه على هذه النتائج قال رئيس مجلس إدارة الشركة فهد بن إبراهيم الدغيثر «إن النمو في قاعدة المشتركين وصولا إلى 8.6 ملايين مشترك بنسبة نمو بلغت 24 في المئة بنهاية الربع الثالث من عام 2013، وزيادة استخدام خدمات نقل البيانات على شبكة زين، عزز الأداء المالي للشركة لهذه الفترة. مضيفاً أن الشركة تمكنت من تخفيض صافي تكاليف التشغيل، وهو ما ساعدها في تقليص حجم صافي الخسارة بنسبة 15 في المئة ».

مقر زين في الكويت

«تجارة»: الخسائر تقلصت بنحو 71.2 في المئة

أعلنت امس شركة التجارة والاستثمار العقاري «تجارة» عن بياناتها المالية المرحلية للتسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2013 مُحققة خسائر قدرها 360.5 الف دينار تقريباً مقابل خسائر بنحو 1.25 مليون دينار لنفس الفترة من العام الماضي، بتراجع في الخسائر بحوالي 71.2 في المئة.

وبلغت خسائر الشركة في الربع الثالث فقط من العام الجاري 192.5 الف دينار تقريباً مقابل خسائر بنحو 215.3 الف دينار للربع المماثل من العام الماضي، بتراجع في الخسائر بحوالي 10.6 في المئة.

«ريل كابيتا» تخفض حصتها في «اكتتاب» بواقع 0.62 في المئة

شعار «اكتتاب»

أظهرت حركة الملكيات المُعلنة على الموقع الرسمي للبورصة الكويتية تغير بعض نسب الملكيات في نهاية تعاملات يوم الأحد الموافق 27 اكتوبر 2013.

وفي تقرير لـ «مباشر»، تبين أن شركة «ريل كابيتا للتجارة العامة والمقاولات» قد خفضت حصتها في شركة «اكتتاب القابضة» من 10.88 في المئة إلى 10.26 في المئة بنقص قدره 0.62 في المئة.

جدير بالذكر أن التقرير مصدره بيانات التحليلات المتاحة على الموقع الإلكتروني للبورصة الكويتية، والذي يُفصح عن الملكيات في الشركات المدرجة التي تساوي أو تزيد عن 5 في المئة من رأسمالها.

البنك الوطني حقق أكبر أرباح في الربع الثالث

تراجع أرباح 9 شركات كويتية 5 في المئة خلال تسعة أشهر

أظهرت نتائج عدد 9 شركات مُدرجة بالسوق الكويتي خلال التسعة أشهر الأولى من العام الجاري تحقيقها إجمالي أرباح بلغت 307.82 ملايين دينار تقريباً مقارنة بحوالي 323.96 مليون دينار أرباح تلك الشركات في الربع المماثل من 2012، بتراجع في الأرباح تُقدر نسبته بنحو 5 في المئة ، علماً بأن هذه الشركات عامها المالي منتظم، أي يبدأ في مطلع يناير وينتهي في 31 ديسمبر من كل عام.

وتوزعت الـ 9 شركات على خمسة قطاعات فقط من أصل أربعة عشر قطاعاً يشملها السوق الرسمي الكويتي، حيث جاء التوزيع كالتالي: «4 في قطاع البنوك – 2 في قطاع النفط والغاز – شركة واحدة فقط في كل من قطاعات العقارات والصناعة والسلع الاستهلاكية».

وجاءت نتائج «وطني» الأكبر على الإطلاق حتى الآن، حيث بلغت أرباح البنك بنهاية التسعة أشهر الأولى من العام الجاري 198.59 مليون دينار تقريباً مقابل أرباح بنحو 228.92 مليون دينار في الفترة المماثلة من العام الماضي، بانخفاض في الأرباح بحوالي 13.3 في المئة.

وحققت «دبي الأولى» أكبر نسبة نمو في النتائج بنهاية التسعة أشهر الأولى من 2013، حيث ارتفعت نتائجها بأكثر من 306 في المئة لتصل لحوالي 1.81 مليون دينار مقابل خسائر بنحو 876 الف دينار عن الفترة المماثلة من العام الماضي.

شعار «الوطني»

أما «الوطنية للمسالخ»، فكانت صاحبة أكبر نسبة تراجع في النتائج خلال التسعة أشهر الأولى من العام الجاري، حيث تراجعت أرباح الشركة بحوالي 44.8 في المئة لتصل لنحو 243 الف دينار مقابل أرباح بلغت 440 ألف دينار تقريباً عن نفس الفترة من عام 2012.

تراجع أرباح الشركات التسعة في الربع الثالث بأكثر من 24 في المئة

وبلغت أرباح الشركات التسعة في الربع الثالث فقط من العام الحالي 103.24 مليون دينار تقريباً مقابل أرباح بنحو 135.97 مليون دينار لنفس الفترة من العام الماضي، بانخفاض في الأرباح بأكثر من 24 في المئة.

وحقق أيضاً «وطني» أكبر أرباح في الربع الثالث من هذا العام – حتى الآن – وذلك بعد أن سجل أرباحا بحوالي 70.05 مليون دينار مقابل أرباح بلغت 108.11 مليون دينار تقريباً في الربع الثالث من 2012، بانخفاض في الأرباح تجاوزت نسبته الـ 35 في المئة.

خلال الفترة المقبلة

خبير اقتصادي: الاستقرار بالكويت سيحدث انفراجة في عمليات الاقتراض بالبنوك المحلية

قال الخبير الاقتصادي والمحلل الفني المعتمد بالسوق الكويتي أمير المنصور «من المتوقع ان نشهد انفراج اقتراضي جديد بالكويت وتمويل البنوك للشركات الجديدة و الناشئة خلال الفترة القادمة بعد اغلاق باب الاقتراض و الالتزام بالتحوط من مخاوف الاقتراض ومن مغبة عدل الالتزام بالسداد.

مشيرا الى أن هذه دلالات على استقرار الاوضاع الاقتصادية والسياسية في تلك الفترة الحالية بالكويت و الوصول الى تسويات من الدائنين و البنوك و تعتبر تسويات الزامية اما اعادة الجدولة او تسدين الدين عبل تبادل الاصول بالديون او تحت مظلة الديون المتعثرة و الاستقرار المالي للشركات.

وأضاف «المنصور» بقوله «ان تخفيف ضغط البنك المركزي الكويتي على البنوك المحلية من خلال المرسوم الأخير الصادر والسماح لها باتخاذ ما هو مناسب من تسييل الاسهم المرهونة من عدمة مع العلم بان قرارات البنك المركزي بعد الازمات اثبت المركزي بان قراراته صائبة ولكن دائما بعد تكون المشكلة اما من ناحية الافراط بالتمويل او من ناحية المراقبة الشاملة.

- تخفيف ضغط البنك المركزي على البنوك .. قرار صائب

وأضاف في حديث لـ «مباشر» «الان وبعد الاستقرار الاقتصادي تحولت الاستراتيجية من فرض الاوامر على البنوك و استلام التقارير اليومية الى التدرج بسحب المراقبة الى اسبوعية و من ثم شهرية حتى تصل الى فصلية. وان بنك الكويت المركزي اصدر تعميما على البنوك المحلية منذ أيام يطلب منها تزويده بكشف شهري عوضا عن الذي كان يصدر كل أسبوعين عن حصيلة بيع أي أسهم مرهونة لدى البنوك. وأشارت المصادر الى أن التعميم نص على ضرورة إخطار البنوك «المركزي» بصفة فورية لأي عملية تسييل تتم في هذا الشأن.

وان البنوك كانت تزود «المركزي» بحصيلة كشف بيع أي أسهم مرهونة تم بيعها بصفة يومية في السابق، وذلك بناء على أول تعميم اصدره في 2008 وبحيث يظهر هذا البيان المبلغ اليومي لقيمة بيع هذه الأسهم.

وان هذه الإجراءات تأتي في إطار جهود «المركزي» لتحقيق الاستقرار في القطاع المالي والحد من تأثير أزمة الائتمان العالمية على الاقتصاد المحلي.

والجدير بالذكر انه فيما يخص الرهونات مقابل التمويلات، كان «المركزي» قد اتخذ في 17 أكتوبر 2008 خطوة لا مثيل لها في العالم، باعتراف المحافظ نفسه الشيخ سالم عبدالعزيز، تمنع البنوك من بيع الاسهم المرهونة لديها مقابل القروض والتسهيلات المقدمة للعملاء، بما في ذلك شركات الاستثمار، وهدد حينها بإيقاف عمليات الايداع من قبل البنك المركزي والجهات الحكومية الاخرى مع البنك الذي يقوم ببيع أي أسهم مرتهنة لديه.